

تطور مفهوم وتطبيقات توازن القوى في النظام الدولي

لواء/ أحمد يوسف محمد عبد النبي

مدير أكاديمية ناصر العسكرية الأسبق

إيقاع هذا التوازن، من خلال الموازن الخارجى (الولايات المتحدة الأمريكية، بالتنسيق مع روسيا).

تأسيسا على ما سبق، تأتي أهمية هذه الدراسة من منطلق أن مسألة "التوازن" من الأمور المهمة والحيوية في دراسة العلاقات الدولية، وقد تأسست مديس فكرية ونظريات سياسية، منذ عقود طويلة، على مفهوم "توازن القوى" وعده الكثير من المفكرين والسياسيين إحدى أهم الركائز التي تبنى عليها السياسات الخارجية للدول، وهيكلية النظام الدولي والنظم الإقليمية. وعليه، تسعى الدراسة إلى تأصيل مفهوم "توازن القوى" في الفكر الغربى والعربى، وتحليل المقاربات الفكرية المعاصرة لهذا المفهوم، وتحديد خصائص نظام توازن القوى الدولي والشرق أوسطى، وأبرز محددات وسمات توازن القوى في الشرق الأوسط.

تكمن إشكالية الدراسة في تحديد الأبعاد الحاكمة لتوازن القوى في الشرق الأوسط، وأبرز ملامح هذا التوازن، في ظل تسارع التحولات المؤثرة في هيكلية وسماته الرئيسية، واختلاف توجهات مصالح القوى الدولية في منطقة الشرق الأوسط. وتستند إلى فرضية محورية، مفادها أن الصراعات التي تشهدها المنطقة هي نتاج استراتيجيات وسياسات تنافسية لقوى عظمى وكبرى، وحروب بالوكالة توظف فيها القوى الفاعلة في الشرق الأوسط، وذلك لإعادة هيكلة وضبط توازن القوى في هذه المنطقة الحيوية، وفرض ترتيبات أمنية تحافظ على المصالح الاستراتيجية لهذه القوى.

ولتوضيح الإشكالية السابقة، وإثبات مدى صحة الفرضية السابق ذكرها، تعتمد الدراسة على عدة مناهج بحثية، أساسها الوصف، وعرض المعطيات، ومن ثم الاستنباط التحليلي، وذلك في إطار تحديد القواسم المشتركة في مفاهيم توازن القوى في الفكر الغربى والعربى، وتتبع ورصد وتحليل مراحل التطور السياسى لنظام توازن القوى الدولي في منطقة الشرق الأوسط، بغية استنباط الأبعاد الحاكمة لتوازن القوى، وأبرز ملامح هذا التوازن.

لم يستقر فى الأدبيات السياسية على مفهوم واضح ومحدد لتوازن القوى فى النظام الدولي. فقد تعرض هذا المفهوم لحالة من الجدل الواسع بين المحللين السياسيين، وتشكلت حوله نظريات، وتوجهات، ومدارس فكرية، ودراسات متعددة تناولت تشكيل أنظمة توازن القوى الدولية والإقليمية، عقب التحولات الكبرى، وتأثير هذه الأنظمة فى العلاقات الدولية والإقليمية، والنتائج التى ترتبت على تشكيلها.

ما تشهده منطقة الشرق الأوسط، وتحديدًا الدول العربية، من تهديدات ومخاطر قد تصل إلى مستوى الصراع فى كل من سوريا، وليبيا، واليمن، يشير إلى أن الصراع ينطلق من مرحلة إلى أخرى، طبقا لاستراتيجيات الفاعلين الدوليين والإقليميين، ومستوى الشراكة والأحلاف المشروطة بضمائم مصالح القوى الكبرى، والتوافق مع السياسات الدولية، والإقليمية الجارية تطبيقها فى تلك المنطقة.

ولعل السيناريوهات التى نفذت، أو الجارى تنفيذها لتغيير واقع الشرق الأوسط، اشتملت على محاور ومسارات عدة، منها التخلي عن اتفاقية أوسلو، وتهويد القدس بنقل السفارة الأمريكية إليها، وفرض حل القضية الفلسطينية من منظور اقتصادى، ومحاولة إسقاط النظام السورى لتلحق سوريا بالعراق ويعاد تشكيلها على أساس طائفى وعرقى، وكذلك ليبيا، واليمن لياقيا المصير نفسه. وهكذا، يمكن تقسيم المنطقة العربية إلى كيانات صغيرة لإضعافها، ولطمس شخصية الإقليم والهوية العربية، ولتمكين إسرائيل لقرون قادمة من الهيمنة وفرض شروطها الإقليمية فى الشرق الأوسط.

وتجرى عملية إعادة هيكلة التركيبة البنائية للشرق الأوسط (الحدود - الخريطة - المكانة)، وفق معادلات جديدة لتوازن القوى بعد التعمد والإصرار على خروج قوى أساسية من المعادلة القديمة (العراق، وسوريا، وليبيا، واليمن)، واستقدام قوى فى قلب المعادلة (تركيا)، ومراقبة حالة توازن القوى الإقليمية، من خلال مراقب إقليمي داخلى حليف ومضمون (إسرائيل)، وضبط

وسطى بين وضعين متناقضين، أو هو حالة اعتدال نسبي بين متضادين. إلا أن هذه الحالة الوسطى أو المعتدلة نسبياً، والتي تعبر عن الاتزان ليست بالضرورة لها صفة الاستمرارية الدائمة. من هنا، تأتي دائماً الحاجة إلى العودة إلى الاعتدال النسبي في حالة الإخلال به. فمثلاً، حالة "اليسر" هي حالة وسطى بين الفقر المدقع والغنى الفاحش. بيد أن أياً من الحالتين قد لا تستمر إذا تغيرت حالة الفقر أو الغنى بالنقص أو الزيادة، فتصبح حالة الفقر حالة غنى أو تصبح حالة الغنى حالة فقر، وبالتالي لا تكون هناك منطقة وسطى بينهما. وكذلك "الحالة السائلة للماء" هي حالة وسطى بين البخار والثلج، وهي أيضاً قد لا تستمر إذا تعرضت لانخفاض أو ارتفاع في درجة الحرارة، فيذوب الثلج ويتحول إلى ماء، أو يتحول الماء إلى بخار، وبالتالي تتلاشى المنطقة الوسطى في هذه الحالة.

ثانياً- مفاهيم توازن القوى:

١- مفاهيم توازن القوى في الفكر الغربي:

يعرف سيدنى فاي (Sidney Fay) توازن القوى بأنه يعنى التوازن الحق بين دول أعضاء العائلة الدولية، والقادر على منع أى منها من أن تصبح قوية بما فيه الكفاية لتفرض إرادتها على الآخرين. فتوازن القوى بحسب فاي يعد آلية لمنع ظهور قوة مهيمنة تستطيع تحقيق مصالحها بشكل منفرد، وفرض مبادئها على باقى القوى فى المجتمع الدولى(٥).

كما حدد زينس (Zinnes) مجموعة من التعريفات لمفهوم توازن القوى على الوجه التالى(٦):

أ - هو توزيع متساو للسلطة فيما بين أمراء أوروبا، بحيث لا يجد أحد منهم فائدة عملية من إزعاج الآخرين.

ب- يعنى ترتيب الأمور، بحيث لا تكون أى دولة فى وضع يسمح لها بالهيمنة المطلقة على الآخرين.

ج- يعمل توازن القوى بشكل عام على إبقاء متوسط قوة الدول منخفضاً من حيث كل معيار لقياس السلطة السياسية، بحيث تتعرض الدولة التى تهدد بزيادة قوتها عن المتوسط السائد إلى الضغط تلقائياً من جميع الدول الأخرى الأعضاء بالمجموعة السياسية نفسها.

د- المبدأ الأساسى لتوازن القوى هو أن تتجه جميع القوى غير المهددة إلى التدخل لمصلحة الجانب الذى يبدو أنه معرض للخطر فى الحرب الدائرة للتأكد من أن الخاسر لم يتم إزاحته من النظام نهائياً، بل تم استيعابه فى النظام الناشئ العملاق.

لقد فرّق كوينسى رايت (Quinc Wright) بين "توازن القوى الثابت" و"توازن القوى الديناميكي" عاداً الأول يمثل النظام، والآخر يمثل السياسة. ووصف "رايت" التوازن الثابت (التوازن كنظام) بالحالة التى تفسر استمرار التعايش بين الحكومات المستقلة التى تتصل مع بعضها بعضاً، بينما وصف التوازن الديناميكي (التوازن كسياسة) بالسياسات المتخذة من قبل الدول للحفاظ على هذه الحالة(٧).

لقد ترتب على ما سبق تقسيم الدراسة إلى محورين، يتناول الأول التأصيل النظرى لمفاهيم توازن القوى. أما الآخر، فيتطرق إلى خصائص نظام توازن القوى الدولى والشرق أوسطى.

المحور الأول- التأصيل النظرى لمفاهيم توازن القوى:

لا يزال مفهوم توازن القوى يكتنفه الغموض عند كثير من علماء السياسة والعلاقات الدولية، حيث يفسره البعض بأنه نقطة تعادل بين قوتين متعارضتين. ويرى آخرون أنه حالة جمود بافتراض انعدام حركته أو تحركه ببطء شديد. بينما يتعامل معه فريق ثالث كسياسة دولية على المستوى الدولى، أو كسياسة إقليمية على المستوى الإقليمى، وهذه السياسة مقصودة لذاتها، بحسبانها آلية من آليات حفظ الاستقرار فى النظام الدولى والإقليمى، لذلك تعددت التعاريف والمفاهيم لمصطلح توازن القوى، وأصبح يستخدم فى أكثر من شكل، وله دلالات متعددة.

أولاً- مفهوم التوازن:

١- المفهوم فى اللغة العربية:

مأخوذ من الفعل "وزن"، أى قابل أو قارن بين شيئين لتحديد وبيان رابطة التساوى أو التعادل فيما بينهما، وهو مشتق من المصدر "الوزن"، أى وزن الثقل والخفة فى الميزان أو باليد. وقال الحق سبحانه وتعالى فى محكم تنزيله: "ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً"(١). وفى اللغة الإنجليزية، يعرف التوازن بأنه الحالة التى تتشكل عندما يتساوى ضدان أو يتسقان معاً(٢).

٢- مفهوم التوازن فى العلوم الطبيعية:

تعرف "المعادلات الرياضية" بأنها متوازنة إذا تساوى طرفاها. وفى "الميكانيكا" يعرف الجسم بأنه متوازن إذا كانت محصلة الضغوط المؤثرة فيه تساوى صفر. وفى "الفيزياء"، يعبر عن توازن السوائل فى الأوانى المستطرفة بأنها تصل معاً إلى ارتفاع واحد، بالإضافة إلى "توازن الذرة" الذى يعنى حالة تعادل كهربائى تتساوى عندها أعداد الإلكترونات والبروتونات المكونة لها.

٣- مفهوم التوازن فى العلوم الاجتماعية وفى

الأدبيات السياسية:

هو وصف للعلاقة بين عناصر أو مكونات أى نسق للأشياء، كالتوازن بين الإنسان ومحيطه الإيكولوجى (النظام البيئى المحيط). ولا يعنى بالضرورة الانطباع الأول الذى يرد للقارئ، والمعبر عن السكون أو الاستقرار(٣).

ويعرف اللواء دكتور مصطفى كامل التوازن بأنه حالة تعادل وتكافؤ جميع القوى المضادة المؤثرة فى جسم ما، والتى يسعى هذا الجسم إلى تحقيقها بقوته الذاتية عندما تتغير إحدى هذه القوى عليه سلباً أو إيجاباً لتحقيق حالة استقراره(٤).

ويرى الباحث، بعد استعراض مفاهيم التوازن فى اللغة، وفى العلوم الطبيعية، والاجتماعية، والسياسية، أن التوازن حالة

٢- مفاهيم "مورجنثاو" لتوازن القوى:

تمثل مجموعة تعاريف مورجنثاو لتوازن القوى في كتابه المعروف "السياسة بين الأمم" الإطار المفاهيمي الأبرز لهذا المفهوم، والذي يمثل المدرسة الواقعية للسياسة الدولية، ونستعرض أبرز هذه المفاهيم على النحو التالي(٨):

أ- أشار مورجنثاو إلى أنه يستخدم مصطلح توازن القوى بأربع طرق مختلفة: كسياسة تهدف إلى إحداث توزيع معين في السلطة، ووصف للحالة الواقعية على الصعيد الدولي، وكتوزيع مساو للقوة على الصعيد الدولي، وكمصطلح يصف أى توزيع للقوى السياسية في العلاقات الدولية.

ب- يرى مورجنثاو في توازن القوى أنه ظاهرة طبيعية في حياة الدول. فالسياسة الدولية ليست سوى صراع من أجل القوة، وتوازن القوى هو نتيجة حتمية لهذا الصراع الذى تسعى من خلاله عدة دول، كل على حدة، فى إطار النظام الدولي أو الإقليمي للحفاظ على الوضع القائم أو الإحاطة به، والذي يؤدي بحكم الضرورة إلى صورة أو تشكيلة تسمى توازن القوى، وإلى سياسات تهدف إلى الحفاظ عليه.

ج- يشترط مورجنثاو لتحقيق توازن القوى الحفاظ على الاستقرار، والحفاظ على ظاهرة التعدد فى الوقت نفسه. فالعناصر المكونة للتوازن ضرورية، ويجب أن يكون لها الحق فى الوجود، ولذلك، يرى فى توازن القوى نظاما يهدف إلى الحيولة دون أى عنصر من تحقيق التفوق على العناصر الأخرى، ويحفظ الاستقرار دون تحطيم ظاهرة التعدد فى العناصر التى تؤلفه، فضمن الاستقرار ليس هو وحده هدف التوازن. فالاستقرار يمكن أن يتحقق عن طريق السماح لعنصر واحد بتحطيم العناصر الأخرى، والتغلب عليها، والحلول محلها. فهدف التوازن هو الاستقرار مضافا إليه المحافظة على العناصر المؤلفة للنظام.

٣- القواسم المشتركة لمفاهيم توازن القوى فى الفكر الغربى:

يتضح للباحث، بعد استعراض أبرز مفاهيم توازن القوى فى الفكر الغربى، أن معظم هذه المفاهيم تتفق مع الثوابت الآتية:

أ- توازن القوى ينشأ فى الغالب، نتيجة صراع أو تنافس من أجل القوة والنفوذ بين الوحدات السياسية فى النسق الدولي أو الإقليمي.

ب- تشكيل حالة توازن فى نسق دولى أو إقليمى لا يلغى حالة الصراع أو التنافس بين الوحدات السياسية فى هذا النسق، وإنما يفرض مجموعة من القواعد يتعين الالتزام بها.

ج- يعنى توازن القوى فى معظم المفاهيم توزيعا متساويا أو نسبيا بين قوى أطراف معادلة التوازن، وغالبا ما يهدف توازن القوى إلى تحقيق الاستقرار والسلام بين الوحدات السياسية فى النسق الدولي أو الإقليمي.

٤- مفاهيم توازن القوى فى الفكر العربى:

يعرف د. إسماعيل صبرى، أستاذ العلاقات الدولية، توازن القوى، بأنه حالة تنشأ نتيجة التفوق الضخم لدولة واحدة فى

نسق دولى أو إقليمى، الأمر الذى يهدد حرية الأطراف الأخرى، مما يجعلها تتجمع فى محور مضاد(٩).

ويصف أحمد عطية الله، أستاذ إدارة الأزمات الدولية، توازن القوى بأنه عبارة عن نظرة سياسية يقصد بها المحافظة على ميزان القوة بين مجموعة من الدول، بحيث لا يسمح لدولة ما، أو مجموعة دول متحالفة بالاستئثار بالنفوذ فى المجال الدولي، حتى لا تفرض سيطرتها على الدول الأخرى، بما يكون فى حوزتها من قوة عسكرية متفوقة، وإمكانات اقتصادية كبيرة(١٠).

وينطلق خليل إسماعيل الحديثى، أستاذ القانون الدولي العام، فى تعريفه لتوازن القوى من منظور "أنه سياسة تسعى إليها الدول للحفاظ على وجودها وأمنها ومركزها الدولي أو الإقليمي وذلك من خلال عملية صراع لإكتساب القوة"(١١).

وتعرف موسوعة السياسة توازن القوى بأنه نظام العلاقات الدولية المبني على أساس فرضية أن حفظ السلام الدولي يشترط عدم رجحان كفة دولة أو تحالف دولى على كفة الدول أو التحالفات الأخرى المقابلة، لأن ذلك يغرى بالهيمنة والعدوان، وبالتالي فإن التوازن فى القوى يضمن عدم الإخلال بالوضع الدولي الراهن، وتوزيع النفوذ بالتراضى بين الدول المعنية. من هنا، يفترض هذا النظام أن تساند القوى الدولية أى دولة تتعرض للعدوان من دولة أخرى ضمن هذا النظام(١٢).

ويعرف إبراهيم أبو خزام، المفكر السياسى، وأستاذ القانون الدولي، توازن القوى بأنه الحالة التى يتسم بها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل متعادل نسبيا، بحيث لا تكون لأى دولة القدرة على فرض هيمنتها على ما عداها من الدول، ويتحقق هذا بشكل تلقائى دون أن تسعى إليه الدول(١٣).

٥- القواسم المشتركة بين مفاهيم توازن القوى فى الفكر العربى:

يتضح للباحث، بعد استعراض مفاهيم توازن القوى فى الفكر العربى، أنه لا توجد قواسم مشتركة تركز عليها هذه المفاهيم كما فى الفكر الغربى. فالبعض يرى أن حالة توازن القوى تنشأ نتيجة تفوق وهيمنة دولة واحدة. والبعض الآخر يرى أنها حالة تعادل وتكافؤ كامل لمجموعة دول متنافسة. وفريق ثالث يرى أن توازن القوى سياسة تنتهجها الدول للحفاظ على وجودها من خلال عملية صراع لاكتساب القوة. وذهب الفريق الرابع إلى أنه حالة تعبر عن توزيع القوى بين عدة دول بما لا يسمح لأحدها بالهيمنة وتتحقق بصورة تلقائية. أما موسوعة السياسة، فترى أنه توزيع النفوذ بالتراضى بين الدول المعنية فى إطار نظام العلاقات الدولية المبني على فرضية حفظ السلام الدولي.

٦- وفى تقدير الباحث أن حالة التضاد، أو عدم الثبات، أو عدم الوضوح، أو اتساع مفهوم توازن القوى ترجع إلى الآتى:

أ- أنه مفهوم تمت استعارته من العلوم الطبيعية، وتم توظيفه فى معظم باقى العلوم والأدبيات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، والأمنية، فتعددت مجالات استخدامه.

٨- وفي نهاية عرض وتحليل مفاهيم توازن القوى، يطرح الباحث مفهومًا مقترحًا لتوازن القوى على النحو التالي:

توازن القوى هو: "حالة تعادل نسبي أو تفوق نسبي في القدرات الشاملة بين طرفين متنافسين (كل طرف وحدة سياسية أو أكثر)، ينشأ بطريقة تلقائية، نتيجة التنافس أو الصراع بينهما لتحقيق التفوق أو الهيمنة في النسق الدولي أو الإقليمي، وأنه لا يمثل، أي التوازن، "سياسة" أو "هدفًا" يسعى إليه كلا الطرفين، إلا في حالة اختلال هذا التوازن للقوى بينهما بانحراف كبير يستدعي إعادة توجيه السياسات (الأحلاف - المعاهدات - استخدام القدرة العسكرية) لإعادة حالة التعادل أو التفوق النسبي بينهما".

ثالثًا- المقاربات الفكرية المعاصرة لتوازن القوى:

بدأت تظهر، في أدبيات العلوم السياسية في القرن العشرين، أفكار ومفاهيم أخرى، تستخدم كبديل لمفهوم "توازن القوى"، منها "تلازم القوى"، و"الأمن الجماعي"، وهما يقيان الضوء على توازن القوى كفكرة محورية لتحقيق الاستقرار، وكمفهوم منظم للأمن الجماعي، نستعرضها على النحو الآتي:

١- تلازم القوى (في المفهوم الماركسي):

ظهر مفهوم "تلازم القوى" كمقاربة فكرية أو كنموذج لمفهوم "توازن القوى" مع بزوغ الدول الشيوعية في القرن العشرين، وذلك في الدراسة التي طرحها "ليدر" LIDER عام ١٩٨٦ (١٤)، وفيها عرف توماشيفسكي تلازم القوى بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية، والسياسية، والقانونية، والدبلوماسية، والعسكرية، وكذا علاقات متبادلة بين الأفراد والدول، وبين أنظمة الدول وبعضها بعضًا، وبين القوى السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الرئيسية من جهة، والمنظمات الفعالة في العالم من جهة أخرى. وقد وجه المحللون الغربيون الانتقادات إلى مفهوم تلازم أو ترابط القوى، كان أهمها أن التلازم أو الترابط كان قائمًا على عدة عوامل لم يتم قياسها بدقة أو يصعب قياسها. وأشاروا إلى أن هذا المفهوم وضع لتبرير هيمنة السوفيت على أوروبا الشرقية، ولتبرير التراكم الضخم للقوى العسكرية السوفيتية، بالإضافة إلى استخدامه كأداة ترويجية لنيل دعم دول العالم الثالث.

٢- في إطار تحليل الباحث لمدى التوافق أو التعارض بين المفهومين الغربي "توازن القوى"، والماركسي "تلازم / ترابط القوى" يتضح الآتي:

أ- في المفهوم الغربي لتوازن القوى، تم استخدام مصطلحات "القوى العظمى والجبهات" للتعبير عن القوى الفاعلة في تشكيل حالة التوازن. أما في المنظور الماركسي، فتم استخدام مصطلحات "الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والحركات العمالية".

ب- هناك اتفاق نسبي بين المفهومين الغربي والماركسي فيما يتعلق بأهميه العنصر العسكري وتأثيره في عملية قياس قوة الدولة لتحقيق توازن القوى. بينما الاختلاف فقط كان في تأكيد

ب- ارتباط مصطلح "التوازن" "بالقوة"، والتي تعدد مفاهيم وصور استخدامها، وكذا ارتباطه بالسياسة والعلاقات الدولية، وما يصاحبها من عدم ثبات وعدم وضوح.

ج- تعدد وتضاد طرق تحقيق توازن القوى، إما من خلال الصراع واستخدامات القوة، أو العكس من خلال اتفاقات، ومعاهدات سلام، فتداخلت طرق تحقيق التوازن مع الهدف منه، وهو تحقيق الاستقرار والسلام.

د- حركية "نظام توازن القوى"، والتي أكسبته أشكالًا وصورًا مختلفة، من خلال نشأته وتطوره عبر العصور، فأصبح لكل شكل أو صورة مفهوما، الخاص.

٧- يستنتج الباحث بعد استعراض وتحليل مفاهيم توازن القوى أن هناك مجموعة من الثوابت ترتكز عليها هذه المفاهيم، يتم إيضاحها على النحو التالي:

أ- أن معظم مفاهيم توازن القوى مبنية على حس سليم ومنطق واضح، وتنشد تشكيل حالة من التعادل النسبي في موازين القوى بين الوحدات السياسية في النسق الدولي أو الإقليمي بهدف تحقيق الاستقرار والأمن والسلام في المجتمع الدولي/ إلا أن منهج توازن القوى بمفهومه هذا غائب بصورة واضحة في معظم فترات التاريخ الإنساني المدون بسجل العلاقات الدولية.

ب- يشير الواقع إلى أن حالة "الصراع والتنافس" بين الوحدات السياسية في النسق الدولي أو الإقليمي، هي المنشئة والمصاحبة لمعظم حالات توازن القوى. حيث من غير الممكن أن تتوافق مجموعة من الدول على توزيع القوى بينها لتشكيل حالة توازن قوى في نسق دولي أو إقليمي. وهذا يرجح أن الصراع أو التنافس هو المنشئ لحالة توازن القوى. كما أن حالة التغير المستمر في موازين القوى الدولية والإقليمية وسباق التسلح تؤكد استمرارية مصاحبة حالة "الصراع أو التنافس" بين الوحدات السياسية المرتبطة معا بحالة توازن القوى.

ج- يمكن لدولة عظمى (حققت لها مفردات قوتها الشاملة الهيمنة الدولية) أن تفرض حالة من توازن القوى على النظام الدولي أو الأنظمة الإقليمية عبر مجموعة من السياسات. إلا أن هذا التوازن، يمكن وصفه بـ "توازن القوى القلق"، والذي يفتقد عدم القدرة على استمراره أو الحفاظ عليه لفترة طويلة. مثال ذلك نظام توازن القوى أحادي القطبية الذي فرضته تدريجيا الولايات المتحدة الأمريكية بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي وانهيار توازن القوى النسبي ثنائي القطبية بينهما، والذي لم تعد قادرة على السيطرة عليه والمحافظة على استمراره.

د- يصعب تحقيق أي توازن قوى بين أطراف دولية أو إقليمية متصارعة أو متنافسة إلا في إطار نسبي. ويرجع ذلك إلى صعوبة حدوث تعادل أو تكافؤ كامل للقدرات الشاملة للدول أطراف معادلة توازن القوى بدون انحراف نسبي. ومن هنا، تأتي أهمية التقدير الدقيق لهذا الانحراف.

أراضيهم ومصالحهم بشكل مباشر، ويعيدا عن أى تمييز أيديولوجي. وبالتالي، تكون المبادئ واضحة فى كلا المفهومين أن ضحية الاعتداء مدعوم، والمعتدى معارض.

٥- أما أوجه الاختلاف بين المفهومين من منظور الباحث، فتمثل فى الآتى:

أ- يختلف النظامان من منظور التحالفات، حيث يتميز الأمن الجماعى بتحالف "عالمى". فى حين أن توازن القوى يركز على التحالفات "المتنافسة"، والتوجه إلى الخارج للتعامل مع الصراعات التى أثارته دولة أو مجموعة من الدول فى إطار تحالف آخر. وعلى النقيض، فإن نظام الأمن الجماعى توجه فيه جهود الحلف "داخليا" لإمداد جميع أعضائه بالأمن ضد أى من باقى الأعضاء العازمين على العدوان. كما يضاف إلى أوجه الاختلاف أن توازن القوى يفترض عالين أو أكثر فى مواجهة متضادة، فى حين أن الأمن الجماعى يفترض عالم واحد يعمل على "الالتزام التعاونى" لحفظ النظام داخل حدوده.

ب- يختلف الأمن الجماعى عن توازن القوى فى الميكانيزم المستخدم فى استغلال القوة، حيث يسعى إلى تحقيق أهدافه عن طريق مواءمة المصالح وتطوير التعاون. ويرى بعض خبراء علم العلاقات الدولية أن استخدام القوى لتحقيق أمن ومصالح الأعضاء استثناء، والقاعدة، أنه يتمثل فى التركيز على آليات الأمن التعاونى. فى حين أن توازن القوى يسعى لتحقيق أهدافه عن طريق المنافسة أو التصارع، ويتعهد بتحقيق أمن تنافسى.

ج- من منظور منهجية العمل، هناك اختلاف بين كل من الأمن الجماعى، الذى يحمل درجة عالية من المركزية لم تصل بعد إلى مستوى الحكومة العالمية، بعكس توازن القوى الذى كان من أولى مظاهره فى القرن الثامن عشر مرادفته للفوضى الدولية.

إجمالاً لما سبق، يتضح للباحث أنه، رغم غموض واتساع وتعقيدات شبكة مفهوم توازن القوى، فإنه يبقى أحد أهم المفاتيح السياسية والفكرية لدراسة مراحل تطور النظام الدولى، وحجر الأساس، ومدخل دراسة العلاقات الدولية. ويحتاج هذا المفهوم والنظريات، التى تأسست عليه، والتطور الذى لحق به كمقاربات أو بدائل عصرية، تتسق وتتألف مع واقع الحالة فى كل عصر، إلى مزيد من الدراسات الأكاديمية لشرح وتحليل الحجم الضخم من التفاصيل الخاصة بهذا المفهوم.

المحور الثانى- أبعاد وخصائص نظام توازن القوى الدولى والشرق أوسطى:

أولاً- أبعاد نظام توازن القوى الدولى:

يتسم نظام توازن القوى الدولى ببعيد "جغرافى" على المستويين العالمى والإقليمى، وبعيد "هيكلى"، سواء فى النظام الدولى أو المجتمع الدولى، بالإضافة إلى بعده "القطبى". وسوف يتم استعراض الأبعاد الثلاثة، وترتيب أولوياتها عند أربعة منظرين سياسيين هم "Mergenthau"، "Bull"، "Waltz"، "Mearsheimer"، وتحليل القواسم المشتركة وأوجه الاختلاف بينهم، وذلك على النحو التالى(١٦):

المفهوم الغربى للمؤشرات الملموسة فى عملية القياس، بينما فى المفهوم الماركسى أكد أهمية المؤشرات غير الملموسة أيضاً.

ج- هناك اختلاف فى المفهومين فى رؤيتهم للنظام العالمى لتوازن القوى". يركز المفهوم الغربى على أنه ينشأ من تفاعلات وتحالفات الدول، بينما يركز المفهوم الماركسى على أهمية ودور القوى الداخلية فى تشكيل النظام العالمى لتلازم/ترابط القوى.

د- إجمالاً، يمكن استنتاج أن فكرة مفهوم "تلازم / ترابط القوى" تتشابه فى جوهرها أو فيما تهدف إليه مع فكرة / مفهوم "توازن القوى". ويمكن توحيد المفهومين، من خلال جمع الملامح الإيجابية فى كل منهما فى مفهوم واحد. وفى تقديرى أن المفاهيم والمصطلحات الجديدة، التى ظهرت مع بدايات القرن الحادى والعشرين، هى وليدة تحولات جذرية مر بها النظام الدولى، وتطور طبيعى فى أدبيات العلوم السياسية التى تصاحب، وترصد، وتتفاعل مع هذه التحولات.

٣- الأمن الجماعى وتوازن القوى:

بزغ مفهوم الأمن الجماعى من رماد الحرب العالمية الأولى، وعده البعض نذيراً بالنظام العالمى الجديد ليحل محل نظام توازن القوى الذى فشل ظاهرياً فى عام ١٩١٤. ويظهر الأمن الجماعى بشكل تقليدى على أنه نقيض لسياسات توازن القوى، وكمنهج لتشكيل كل من الأمن المحلى والدولى(١٥).

٤- وفى تقدير الباحث أن أوجه التشابه بين مفهومى الأمن الجماعى وتوازن القوى، تتلخص فى الآتى:

أ- يمثل "الأمن الجماعى" شكلاً، أو صيغة، أو مفهوماً "الاتفاق القوى"، ولا يلغى "توازن القوى" ولكنه تطوير فى المفهوم، وآلية لتحسين، وتنظيم، وإطفاء السمة المؤسسية عليه.

ب- يفضل النظر لفكرة "الأمن الجماعى" على أنها جزء ضرورى من نظرية توازن القوى، وليس خلافاً معها، مع الاعتراف بوجود أوجه خلاف. كما لا يفترض أن إعادة صياغة مفهوم للأمن الجماعى تجرده من محتوى توازن القوى.

ج- يتشارك كلا النظامين فى موضوع إدارة القوة فى العلاقات الدولية، لكنهما يقدمان حلولاً مختلفة للمشكلة. فمفهوم توازن القوى يركز على الاهتمام بمستقبل الدول، أى التركيز على مدى قوة الدول فى تشكيل حالة التوازن، بينما يؤكد مفهوم الأمن الجماعى التوجيه السياسى لقوة الدول على تحقيق الأمن الجماعى.

د- يشترك كلا النظامين فى أهمية تحقيق عنصر الردع. إلا أنه فى حالة "الأمن الجماعى"، يبقى الردع أكثر وضوحاً، لأنه مؤمن من ائتلاف مدعوم دائماً ذى قوة ساحقة لردع أى معتد بعكس الحالة فى "توازن القوى". فاستراتيجية الردع يغلب عليها الغموض والطموح إلى التفوق أكثر من المساواة.

هـ- يتشابه النظامان فى آليات إعادة توازن القوى، أو الأمن الجماعى فى النسق الدولى، أو الأنساق الإقليمية. ويرى النظامان أن الدول تتخذ موقفاً موحداً ضد المعتدين، حتى ولو لم تهدد

١- البعد الجغرافي (القسمة العالمية والإقليمية):

على توازن القوى واستمرارية الاستقرار في النظام الدولي. وتتلو أهمية القطبية عند "Waltz" عن بقية أبعاد توازن القوى، حيث يرى أنها أحد أهم أسباب التغيير في البناء الهيكلي للنظام الدولي، وأيضا يمتد تأثيرها إلى الأعضاء المؤسسين للنظام، ويؤكد أن توازن القوى يتسم باستقرار أكثر في نظام القطبية الثنائية عنه في نظام التعددية القطبية. وقد ذهب "Mearsheimer" في نظريته عن توازن القوى في بعدها القطبي إلى التفرقة بين القطبية على المستوى الإقليمي، والقطبية على المستوى العالمي. ويشير "Mearsheimer" إلى أن التوازن الإقليمي الفعال يكون ناتجا لمؤثر من خارج المنطقة أو الإقليم، وهو ما يطلق عليه "الموازن الخارجي"، ويصور توازن القوى العالمي في سياقات من التفاعل بين الأقاليم المختلفة.

ثانيا- سياسات تحقيق توازن القوى الدولي:

التوازن كسياسة: يقر تشكيل التوازن والحفاظ عليه، من خلال مواجهة القوة، لمنع إحدى القوى من التفرد بوضع القانون لجميع القوى الأخرى في النسق الدولي. وسوف نتناول هذه السياسات بالعرض والتحليل، وذلك على النحو التالي (١٧):

١- التحالفات:

نظرا لعدم تحقيق المساواة بين الدول، فإن الأفضل يتمثل في استخدام تحالفات مرنة لخلق مساواة فعالة في القوى بين الدول التي يتألف منها النظام. ويمكن تصحيح مظاهر عدم المساواة العسكرية والإقليمية بين الدول عبر نظام التحالفات، من خلال إضافة قوة الحلفاء، أو تقليل قوة الخصم، بإبعاد هؤلاء الحلفاء من التحالف معه. ويشير أوجانسكي (Organski) إلى أن العدد الكبير من القوى الرئيسية، التي شكلت النظام الدولي في القرن الثامن عشر، سمح بعدد مرتفع للغاية من تركيبات التحالف الممكنة، وكان هذا أحد الأسباب الرئيسية وراء عمل نظام توازن القوى بفاعلية كبيرة خلال تلك الفترة.

٢- اللجوء إلى الحرب:

يعد كل من التلويح باستخدام القوة، والاستخدام الفعلي لها، الأدوات الرئيسيتين لديبلوماسية توازن القوى. ففي الفترات التي أدت إلى الحروب الائتلافية الكبرى فيما بين أعوام ١٩١٤ إلى ١٩١٨، و١٩٣٩ إلى ١٩٤٥، تم اتباع سياسات التوازن عبر التهديدات باستخدام القوة بدلا من استخدام القوة ذاتها. وعلى الرغم من أن الحرب كانت أداة يتم استخدامها على نطاق ضيق، فإن رجال السياسة لم يمكنهم التخلص من حقيقة، هي أن توازن القوى لن يسعى ببساطة لتحقيق ذاته بشكل تلقائي، حيث أدركوا أنه، في التحليل النهائي، سوف يتوجب عليهم أن يكونوا مستعدين لقيادة بلادهم إلى الحرب ضد الدولة التوسعية التي تهدف إلى فرض هيمنتها.

٣- السلام المنفصل كتكتيك:

كان أحد ملامح السياسة الخارجية "الموازنة" لبريطانيا، خلال القرن الثامن عشر، يتمثل في القيام بعقد "اتفاقيات سلام منفصلة" في نهاية إحدى الحروب. حيث انتهت المشاركة

على الرغم من اعتراف المنظرين الأربعة بأن الطريقة التي تنتشر بها القوة في النظام الدولي لا تسير في خط مستقيم، فإن "Mearsheimer" كان أكثرهم اهتماما بالبعد الجغرافي (فكرة القوة الإيقافية للماء) وارتباطه بتوازن القوى. فقد افترض أنه لا يمكن معرفة، ماذا يحدث في البعد العالمي بدون الأخذ في الحسابان البعد الإقليمي. ولقد كان رأي "Mearsheimer" أن للبعد الجغرافي أولوية عن البعد القطبي، بل ذهب إلى أن الجغرافيا يمكن أن تكون العامل الوحيد الذي يمنع الهيمنة العالمية أو الأحادية القطبية، وأن الجغرافيا العالمية سوف تردع أي دولة من احتلال موقف المهيمن العالمي، وأنها العامل المسئول عن المحافظة على التوازن العالمي للقوى. ويدلل على ذلك بأن أمريكا الشمالية رأت أنها غير معرضة للخطر من نجاح الغزو بواسطة الأوروبيين، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت غير معرضة للخطر لمدة ١٥٠ عاما. وشكك "Mearsheimer" في العلاقة بين نصف القرى الغربية والأوراسي، ولأى مدى أثر البعد الجغرافي بينهما على حسابات توازن القوى على مدى القرون الثلاثة أو الأربعة الماضية. وقد اتفق كل من "Mergenthau"، و "Bull" على أهمية "البعد الجغرافي" في توازن القوى، ولكن بدرجة أقل من "البعد الهيكلي"، وذلك على خلاف "Waltz" الذي استبعد هذا البعد من اهتماماته، وأعطى الأهمية الكبرى للقطبية.

٢- البعد الهيكلي/البنائي (قسمة النظام والمجتمع):

أخذ هذا البعد اهتماما أكبر من الخبيرين في القانون الدولي "Mergenthau"، "Bull"، حيث يعترف كلاهما، بالأهمية المتوقعة "للمجتمع الدولي" في المستقبل، رغم الارتباط المؤكد بين توازن القوى والسياسة الدولية في "النظام الدولي". وقد ارتبط هذا التوجه بفكرة التقسيم الوجودي بين "النظام"، و"المجتمع"، واختلف كل منهما مع "Waltz" في درجة اهتمامهما بالاختلاف بين مفهوم النظام الدولي (يعرف بواسطة العوامل المادية)، والمجتمع الدولي (يعرف بواسطة العوامل الاجتماعية)، وأي منهما تكون له الأولوية على الآخر. وقد ذهب كل منهما أيضا إلى أن فكرة توازن القوى لعبت دورا حيويا سياسيا، وتاريخيا في تأسيس وإعادة تأسيس النظام الدولي السائد، ولكن الأهم هو الانتقال إلى ما وراء المفهوم عن "النظام الدولي" ليشمل المفاهيم عن "المجتمع الدولي"، وارتباطه بتوازن القوى القائم على التعاون بدلا من توازن القوى القائم على التضاد والمرتبط "بالنظام الدولي".

٣- البعد القطبي (القطبية):

لعبت القطبية دورا مؤثرا لدى المنظرين الأربعة ونظرياتهم عن توازن القوى. فقد ربط "Bull" القطبية بالتعقيدات، حيث يرى أن النظام الدولي يصبح أكثر تعقيدا في كل مرة يتم فيها إضافة قطب جديد، أو عند تصاعد إحدى القوى المركزية. أما "Mergenthau"، فقد ناقش التعددية القطبية، حيث عدها أكثر استقرارا من القطبية الثنائية، ارتباطا بأنها تولد مستويات أعلى من عدم التاك وتتشجع التحرز، وتلك هي العوامل التي تحافظ

إقليم الشرق الأوسط من أكثر من منظور (الجيوپوليتيكي والجيواستراتيجي)، وكذلك تناولوا أهميتها التاريخية، والحضارية، والدينية، والاقتصادية، والنفطية.

وتمثل منطقة الشرق الأوسط من حيث الموقع الجغرافي امتداداً إقليمياً ككتلة جغرافية واحدة، تستند في الشرق إلى جبال زاغروس والخليج العربي، ومن الغرب المحيط الأطلسي. ومن ثم، فهي نطاق إقليمي يتسم بالعمق الاستراتيجي. ويكتسب الموقع أهمية استراتيجية باختراقه العديد من المسطحات المائية، مثل المحيط الأطلسي غرباً، والبحر المتوسط، والبحر الأسود، وبحر قزوين شمالاً، وبحر عمان، والمحيط الهندي شرقاً وجنوب شرقاً. كما يخترقها البحر الأحمر، والخليج العربي، وخليج العقبة (١٨). وتقع منطقة الشرق الأوسط ككتلة جغرافية بين دائرتي عرض "٨ درجة، و٢٠ درجة شمالاً"، وخطي طول "٦٠ شرقاً، و٢٥ غرباً"، وهي بذلك تعد قلب العالم، ونطاق الأمن الجنوبي والجنوبي الشرقي لأوروبا، وهي خط الحدود الرئيسي الذي يجب أن تعبره روسيا للوصول إلى المياه الدافئة.

وتشغل الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط مساحة تبلغ ١٣,٨٦ مليون كم^٢، بنسبة ٧٩,٢٪، بينما تشغل الدول غير العربية (إيران، وتركيا، وإسرائيل، وإثيوبيا) مساحة نحو ٣,٦٣ مليون كم^٢ بنسبة ٢٠,٨٪. ويتسم التكوين السياسي لدول الشرق الأوسط بالتنوع بين دول ملكية وجمهورية، وتنوع تلك الدول أيضاً في تجاربها الديمقراطية، بالإضافة إلى تعدد الرؤى السياسية والاستراتيجية للنخب الحاكمة وتنوع الثقافة السياسية. كما تعد منطقة الشرق الأوسط من المنظور الجغرافي والديموجرافي منطقة تقاطع فيها الجيوبوليتيكية الإسلامية مع الجيوبوليتيكية العربية. وبالتالي، فإن هذه المنطقة شهدت وتشهد تفاعلات وتحولات تاريخية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأمنية، والفكرية (١٩).

كما يمثل الأمن المائي في منطقة الشرق الأوسط بعداً استراتيجياً مهماً، حيث يعبر عن أزمات وتهديدات وأخطار بنسب متفاوتة بين الوحدات السياسية في المنطقة، التي قد تصل في المستقبل إلى حدود الصراع، وذلك في ظل تحكم بعض دول المنطقة في المصادر المائية (إثيوبيا، وتركيا، وإيران). وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة العربية تعاني ندرة في المياه، وأن أكثر من نصف الموارد المائية التي ترد إلى الدول العربية تأتي إليها من دول الجوار الجغرافي. وتنبع خطورة الأمر من تسييس مسألة المياه، واستخدامها كوسيلة للضغط بين دول المنطقة لتحقيق المصالح الاقتصادية.

وتتميز منطقة الشرق الأوسط بأهمية حضارية ودينية خاصة، حيث أنها مهد الحضارات والديانات الثلاث، حيث تضم المقدسات الإسلامية، مثل الكعبة المشرفة، ومسجد الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم)، والمسجد الأقصى، وغيرها من المقدسات الدينية التي تتعلق بها قلوب الشعوب في المنطقة، الأمر الذي يجب النظر إليه باعتبار في الحسابات الاستراتيجية لهذه المنطقة.

البريطانية في كل من حرب الخلافة على العرش الإسباني، وحرب الخلافة على العرش النمساوي، وحروب السنوات السبع، ومبدأ التخلي عن حليفها الرئيسي، لأنه طبقاً لاستراتيجيتها أصبح هذا الحليف على الجانب الأقوى، وشرعت في مساندة العدو السابق، لأنه صار ضعيفاً، وذلك لتجنب تهديد توازن القوى من جانب الحلفاء السابقين بعد مكاسب الحرب.

٤- الموازن:

هناك انقسام واضح في المؤلفات، التي تناولت "الموازن" بين عدد من المفكرين. فمنهم من يرى أنه نظام لتوازن القوى، وأن توازن القوى لا يمكنه العمل بشكل يتسم بالكفاءة دون وجود الموازن. وهناك وجهة نظر أخرى، تقول إن دور الموازن ليس فقط غير ضروري، ولكن مجرد وجوده يحول دون تشكيل نظام حقيقي لتوازن القوى. ويبرر منتقدو دور الموازن رؤيتهم بأن مفهوم توازن القوى يجب أن يعمل فيه النظام بصورة آلية، نوعاً ما، مثل الطريقة التي تدير بها قوى السوق الاقتصاد بموجب "اقتصادات دعه يعمل".

٥- التقسيم والتعويض:

قد يبدو متناقضاً، للوهلة الأولى، القول إنه ينبغي إدراج التقسيم كأحدى الوسائل التي قد تسعى بها الدول للمحافظة على توازن القوى. لكن عملياً، فعلى مدى القرن الثامن عشر، تم بشكل متكرر الحفاظ على التوازن على حساب الدول الأصغر حجماً. فقد شهدت العديد من تسويات السلام الكبرى اختفاء دول صغيرة بأعداد كبيرة. حيث كلفت معاهدة فيينا عام ١٨١٥ العديد من الدول الصغرى بالتنازل عن استقلالها حين تم نزع العضوية عن دول كبرى، مثل ساكسونيا. وقد تبلور موقف القوى الأكبر حجماً، في هذه الأمثلة، في رؤية التقسيم على أنه "ضرورة غير سارة"، وظهر ذلك في موقف كل من فرنسا والنمسا حيال التقسيم المحتمل للدولة العثمانية.

٦- الاعتدال:

الاعتدال في هذا السياق له معنى محدد، حيث ينبغي على الدول المنتصرة، بعد إحدى حروب توازن القوى، ألا تسعى لإذلال أو تدمير عدوها في هذه الحروب. ويكمن السبب وراء مثل هذا "الضابط" في أن الدول المهزومة سوف تكون بمنزلة أوزان مكافئة مهمة في نظام توازن القوى الخاص بفترة ما بعد الحرب. وقد يكون وجودها أساسياً لضبط طموح أحد المنتصرين حديثاً، الذين يتطلعون نتيجة لانتصارهم، إلى القيام بأنفسهم بلعب دور المهيمن، والمثال على حالة "الاعتدال" معاملة "بسمارك" الكريمة للنمسا المهزومة في عام ١٨٦٦.

ثالثاً- أهمية منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها الاستراتيجي:

لم يعكس تميز منطقة الشرق الأوسط بموقعها الجغرافي، وتأثيراته الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية، مزايا لوحدها الدولية، وإنما خلق قضايا تنافسية وصراعية دولية وإقليمية. فقد تناول الكثير من الباحثين في دراساتهم البحثية أهمية منطقة /

على المستوى الثنائي. وكان الهدف من هذه العلاقات التكاملية توحيد الجهد العربي المشترك، وتشكيل كيانات، أو تكتلات، أو محاور إقليمية عربية تسهم في تحقيق توازن القوى العربي والإقليمي.

وأطلق على هذه التكتلات العربية الإقليمية اسم "مجلس"، وتمثلت هذه المجالس في "مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١"، والذي ضم كلا من السعودية، والكويت، والبحرين، وقطر وعمان، والإمارات العربية، و"مجلس التعاون العربي عام ١٩٨٩"، وضم كلا من مصر، والأردن، والعراق، واليمن الشمالي، و"مجلس التعاون المغاربي ١٩٨٩"، وضم كلا من ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، و"دول إعلان دمشق ١٩٩١"، وضم كلا من مصر وسوريا، إضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي (٢٤).

وفي تقدير الباحث أن هذه المجالس فشلت في تحقيق أي توازن في منطقة الشرق الأوسط، أو حتى أسهمت في وضع استراتيجية أمنية موحدة، أو رؤية عربية موحدة تجاه قضايا وأزمات المنطقة. وقد يرجع هذا إلى أن كل مجلس من هذه المجالس كان له نظامه وقضاياها الخاصة، ومصالحه وأهدافه التي يسعى لتحقيقها، حتى إن تعارض مع مصالح المجالس الأخرى، أو حتى مع ميثاق جامعة الدول العربية.

وفي بداية عقد التسعينيات، ومع نهاية عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب، وبداية عهد الرئيس الأسبق بيل كلينتون، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق وثيقة "التخطيط الدفاعي"، التي كانت تقتضى تحرك الولايات المتحدة لقطع الطريق أمام أي قوة منافسة في أوروبا، أو آسيا، أو الشرق الأوسط. وبناء على هذا، بدأت تشكيل بنية توازن القوى في الشرق الأوسط (٢٥).

لقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على عدة سياسات لبناء وهيكل توازن القوى في الشرق الأوسط، منها سياسة "الأحلاف والموازن الخارجى" مع الدول المعتدلة الفاعلة في المنطقة، وهي مصر، والسعودية، والأردن، وإسرائيل، وتركيا، وسياسة "الحصار" مع الدول المارقة (من المنظور الأمريكى)، هي إيران، والعراق، وسوريا، بالإضافة إلى الفاعلين من غير الدول، وهما حزب الله، وحركة حماس. لقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، في الحفاظ على توازن القوى في الشرق الأوسط، طبقاً لتوجهاتها الاستراتيجية في المنطقة، والتي على إثرها بدأت في تطوير سياستها الاستراتيجية في الشرق الأوسط لإعادة هيكلته، طبقاً لمعادلات توازن قوى جديدة.

في مطلع القرن الحادى والعشرين، بدأت تطبيقات الاستراتيجية الأمريكية لتشكيل واقع توازن قوى جديد في منطقة الشرق الأوسط باحتلال العراق (عام ٢٠٠٣)، ودعم ما يعرف بثورات الربيع العربي مع بداية عام ٢٠١١، وذلك لتغيير الأنظمة الحاكمة، وفرض واقع جديد على المنطقة العربية، يتمثل في تشكيل كيانات لا ترقى إلى مستوى الدول، وذات انتماءات طائفية، وعرقية، وقبلية لتتناحر فيما بينها، ويسهل السيطرة عليها

رابعاً- التطور السياسى لنظام توازن القوى فى الشرق الأوسط:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد حرب ١٩٥٦، وإثر تراجع الدور البريطانى والفرنسى فى منطقة الشرق الأوسط، والانسحاب البريطانى من شرق السويس، بدأت أنظار الولايات المتحدة الأمريكية تتطلع إلى منطقة الشرق الأوسط لتأكيد مشاركتها فى صياغة النظام الدولى، من خلال ضبط موازين القوى فى هذه المنطقة الحيوية فى إطار تطبيق "استراتيجية الأحلاف العسكرية لحصر النفوذ السوفيتى"، وكسب مناطق نفوذ فى الشرق الأوسط، خاصة فى الدول العربية (٢٠).

وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال خمسينيات القرن العشرين ما يعرف بسياسة المحاور الإقليمية لخلق حالة من توازن القوى فى هذه المنطقة الحيوية من العالم. وبنيت هذه السياسة على فكرة تكوين الأحلاف. فظهر آنذاك حلف الشرق الأوسط، وحلف بغداد، والحلف المركزى المكون من العراق وتركيا وباكستان وبريطانيا (٢١).

ومنذ أن أعلنت بريطانيا عزمها الانسحاب من منطقة الخليج العربى قبل نهاية ١٩٧١، تتطلع الدول الفاعلة الأخرى، دولية كانت أو إقليمية، بمختلف تياراتها وأيديولوجياتها السياسية والعسكرية المتعارضة، إلى منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، وكل منها تنهياً لملء الفراغ المحتمل حدوثه، ولكن ليس لملء الفراغ وحسب، وإنما لتشكيل واقع توازن قوى جديد فى النظام الإقليمى، العربى والشرق أوسطى (٢٢).

وفى نهاية السبعينيات، شهدت منطقة الشرق الأوسط اضطرابات سياسية متتالية أثرت فى توازن القوى فى المنطقة. فمن جهة، اندلعت الثورة الإسلامية فى إيران، وسعى المرشد الأعلى للثورة الإيرانية (الخمينى) إلى تصدير أفكارها إلى دول المنطقة، خصوصاً الخليج العربى. من جهة أخرى، سعى العراق للعب دور إقليمي عربى بعد أن حمل لواء جبهة الصمود والتصدى التي عزلت مصر عن العالم العربى بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨.

ومع اشتعال فتيل الحرب العراقية، الإيرانية، بدأت القوات العظميان تستثمران هذه التطورات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط للحفاظ على مصالحهما فى المنطقة. فالاتحاد السوفيتى كان يتطلع إلى المياه الدافئة فى الشرق الأوسط، حيث الموقع الاستراتيجى والثروات الطائلة. وعلى الجانب الآخر، تعلن الولايات المتحدة الأمريكية، عن حالة التأهب للتدخل العسكرى فى حالة تهديد مصالحها فى المنطقة، بالإضافة إلى حالة التنافس بين كل من العراق وإيران لتبوؤ مكانة الزعامة الإقليمية، رغم ما استنزفته الحرب الدائرة بينهما خلال ثمانى سنوات من خسائر مالية، وبشرية، واقتصادية، هائلة (٢٣).

لقد شهد العقد الثامن من القرن العشرين حالة من التقارب بين الأنظمة العربية بعد انخفاض النزعة القومية العربية، وبدأت فى الظهور أطر علاقات التكامل الوظيفى بين الدول لتحل بدلا من الوحدة العربية الشاملة، والتي ثبت عدم إمكانية تحقيقها، حتى

الذي جعل هذا الإقليم يمثل أهم المحاور في السياسات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، بل أصبح لزاما عليها تأمين مصالحها، والمحافظة على توازن إقليمي مناسب به، وذلك عبر بناء توازنات للقوى يصب في مصلحة حلفائها الإقليميين، على أن يكون عموده الفقري، وضابط إيقاعه في المنطقة "إسرائيل". وقد رأت دول أوروبا الغربية أن منطقة الشرق الأوسط، تشكل أيضا بعدا استراتيجيا لها، وعاملا مؤثرا على الأمن الأوروبي بوصفها الأقرب لها. كما أن نشوب أى حرب في هذه المنطقة يمثل تهديدا حقيقيا للمصالح الأوروبية. مثال على ذلك حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ (استخدام البترول العربي كسلاح ضغط على الدول الأوروبية)(٢٧).

٢- نمط التحالفات الداخلية في إقليم الشرق الأوسط وامتداداتها العالمية:

بمراجعة المشهد السياسي في منطقة الشرق الأوسط في الفترة الراهنة، وشبكة العلاقات المعقدة داخليا وخارجيا، يتأكد لنا أن هناك أسبابا قوية للدول من داخل الإقليم للبحث عن علاقات جديدة مع بعضها بعضا، قد تأخذ شكل تحالفات ثنائية أو أخرى متعددة الأطراف، هدفها الواضح بناء توازن قوى بسيط في مواجهة تهديدات أمنية، أو للسيطرة على انفلات الوضع الداخلي في إحدى دول الجوار، أو لمواجهة طموح قوى إقليمية، ووقف تمدد نفوذها (التحالف المصري مع السعودية والإمارات لإيقاف تمدد النفوذ الإيراني في دول الخليج واليمن).

ونظرا للأهمية الجيواستراتيجية للإقليم، فالقوى الكبرى، وعلى رأسها أمريكا، منخرطة في علاقات ثنائية وأحلاف مع أطراف إقليمية لأسباب سياسية، واقتصادية، وأمنية، وعسكرية. والواضح أن العلاقات الخارجية بالنسبة لدول الشرق الأوسط، خاصة الدول العربية، تشهد حالة من عدم الثبات، نتيجة لاشتباك قوى خارجية مع قوى إقليمية في الصراعات التي تدور رحاها في بعض الدول العربية. وقد تسبب ما سبق في حالة من التناقض والاختلاف في الرؤى، سواء على مستوى العلاقات البيئية الداخلية بين الدول العربية، أو في التوجهات مع الأطراف والقوى الخارجية، الأمر الذي يخلق أحيانا حالة من الاستقطاب تلقى بظلالها السلبية على أى جهود تبذل من أجل التسويات السياسية للأزمات والقضايا التي تمر بها المنطقة.

٣- توجهات ودور القوى الدولية في الإقليم:

ثمة دور أساسي للقوى الدولية الكبرى في تشكيل حالة التوازن الإقليمي في المنطقة، من خلال علاقتها بالقوى الإقليمية الفاعلة، ودورها في حالة التفاعلات الإقليمية. وتتمثل أهم القوى الدولية المعنية بحالة التوازن في الشرق الأوسط في الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، بحسبانها الدولتين الأكثر تأثيرا ونفوذًا في المنطقة، رغم فارق النفوذ بينهما. فالولايات المتحدة صاحبة النفوذ الأوسع والأساسي في المنطقة، حتى في أثناء الحرب الباردة. ووفقا لقواعد الانفراج الدولي بينها وبين الاتحاد السوفيتي السابق، الذي اعترف لها بالنفوذ في الشرق الأوسط، وارتباطا بهذه الحقيقة، فإن شبكة التحالفات التي يمكن

وتوجيهها في معادلات توازن القوى الجديدة في الشرق الأوسط، الذي يجب أن يرجح دائما كفة إسرائيل في موازين القوى لعقود طويلة قادمة.

إجمالًا، يتضح للباحث أن تفاعلات المشهد في منطقة الشرق الأوسط على جميع الأضعدة العسكرية، والسياسية، والأمنية لا تعطى مؤشرات واضحة عن شكل نظام توازن القوى المقبل، نظرا لظهور بعض المعوقات أمام تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية، منها عدم انهيار وتفكك مصر، والتدخل الروسي في الأزمة السورية، بالإضافة إلى ما يشهده إقليم الشرق الأوسط من تحولات سياسية داخل وحداته السياسية، خاصة العربية، وصراع على النفوذ بين قوى إقليمية ودولية، وعودة حدة التوتر للعلاقات الأمريكية - الإيرانية بعد انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي "١+٥" مع إيران، وظهور عدة تحالفات إقليمية ودولية في إطار التكوين، منها تحالف الولايات المتحدة الأمريكية مع دول الخليج ليمثل امتدادا للتحالف الاستراتيجي المستقر بين الولايات المتحدة وإسرائيل، بالإضافة إلى التحالف الروسي - الإيراني - التركي.

خامسا- محددات توازن القوى في الشرق الأوسط:

تشكلت خريطة توازنات القوى في إقليم الشرق الأوسط، على مدى التاريخ، طبقا لمحددات ثابتة تتعلق بجيواستراتيجية الإقليم، أو متغيرة كنتائج لحالة التنافس والصراع بين وحداته الدولية، أو طبقا لنمط التحالفات الداخلية في الإقليم وامتداداتها العالمية، بالإضافة إلى محددات خارجية تتعلق بتأثير التحولات في النظام الدولي، واستراتيجيات القوى الكبرى وتوجهاتها تجاه الإقليم، علاوة على تأثير وأدوار الفاعلين من غير الدول في الإقليم. وسوف نستعرض أهم المحددات التي بموجبها تتشكل حالة توازن القوى في الشرق الأوسط، وذلك على النحو التالي:

١- الوضع الجيواستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط:

يعنى الوضع الجيواستراتيجي لدولة ما، أو لمنطقة إقليمية معينة، التفاعل بين مقوماتها الجغرافية، والسياسية، والاقتصادية، وتأثير ذلك في سياستها الخارجية، ثم تأثيره في علاقتها مع المناطق المجاورة لها(٢٦). وقد احتلت منطقة الشرق الأوسط مكانة استراتيجية مهمة بالنسبة لجميع القوى الفاعلة في المجتمع الدولي. ويعود ذلك إلى أن تلك المنطقة تحتل موقعا وسطا بين قارات العالم الثلاث (آسيا، وإفريقيا، وأوروبا)، وتتجمع فيها معظم شبكات المواصلات العالمية، جوية، وبحرية، وبرية. كما تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات المهمة، سواء كانت متعلقة بصعود أو هبوط القوى العظمى، أو تلك المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا.

وقد اكتسبت المنطقة أهمية كبرى في منظور المصالح الأمريكية والأوروبية بسبب موقعها القريب من الاتحاد السوفيتي سابقا، ولامتلاكها للعديد من الموارد الاقتصادية، خصوصا النفط، والأيدى العاملة، والطاقة الشمسية، والغاز، إلى جانب معادن عديدة مهمة في بناء صناعات حيوية تركز عليها قاعدة واسعة من التقدم العلمي والتكنولوجي. كما أن ممرات الشرق الأوسط، ومضايقه البحرية، تضمن السيطرة على العالم، الأمر

وفى تقدير الباحث أن هناك فاعلين من غير الدول بعد أن توافر لهم الدعم (المادى والسياسى) من أطراف إقليمية أو دولية قد نجحوا فى لعب أدوار سياسية مؤثرة فى قضايا وصراعات فى منطقة الشرق الأوسط، إما بتعطيل المسارات والجهود لتحقيق تسوية للقضية أو الصراع الدائر (حركة حماس فى غزة، والحوثيون فى اليمن)، أو التحكم فى تشكيل النظام السياسى فى بعض الدول (حزب الله فى لبنان)، بالإضافة إلى الفاعلين من غير الدول، الذين تعدى نفوذهم نفوذ بعض الدول، وأحدثوا تغييرات بنوية فى طبيعة النظام العالمى (شركات النفط متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية غير الحكومية، وحركات الاحتجاج العالمية) وهو ما يطلق عليهم "العابرون للقومية". ولعل التشبيه الأمثل للسياسة العالمية فى القرن الحادى والعشرين هو ما ذكره المفكر الأمريكى الشهير جوزيف ناى بأنها خشبة مسرح لم تعد الدولة الممثل الوحيد فيه، إذ بدأ يزاحمها ممثلون آخرون كالفاعلين من غير الدول.

٥- الصراعات الإقليمية والقضايا الدولية فى الإقليم:

تشكل الصراعات الإقليمية الراهنة بالمنطقة (ليبيا واليمن)، وتحديدًا الصراع فى سوريا، مسرحًا لإعادة تشكيل المنطقة وترتيب موازين القوى بها، وبالتالي حالة التوازن الإقليمى. ومن ثم، فالصراع السورى هو أكثر الصراعات الإقليمية حدة وأكثرها تدويلًا. فدخل روسيا، كلاعب أساسى فيه، أعادها إلى المنطقة لاستعادة جزء من نفوذها فى الشرق الأوسط، وحماية مختلف مصالحها فيه. واقع الأمر أن هذه المساعي الروسية كانت أقوى قبل تولى ترامب، الذى أظهر أهتمامًا أكبر بالمنطقة العربية، واتخذ خطوات واضحة وجادة لإعادة النفوذ الأمريكى بها، ولكن باستراتيجية مختلفة عن الرئيس الأسبق أوباما (٢٢).

اللافت للنظر فى تقدير الباحث أن أهم القضايا التى تمحور حولها النظام العربى فى الشرق الأوسط، خلال النصف الثانى من القرن العشرين، كانت القضية الفلسطينية. إلا أنه فى الوقت الراهن، قد تضاعف الاهتمام العربى بها بشكل ملحوظ، وأسباب ذلك عديدة، أهمها انشغال النظام العربى بالصراعات المستجدة وقضاياها الداخلية، وانعكاساتها على الأمن الداخلى فى الدول العربية والأمن العربى ككل، وهذا يوجهنا بالضرورة إلى المكاسب التى تحققت إثر ذلك لإسرائيل، وأهمها تفاقم الخلل فى ميزان القوى لمصلحتها فى مواجهة الدول العربية، خاصة فى دول الطوق. ولعل إدارة الصراعات التى تجرى الآن فى المنطقة، وتهدف بشكل أساسى إلى تغيير شكل الخريطة الجيوسياسية فى الشرق الأوسط لإنتاج هيكلية جديدة لتوازن قوى إقليمى، تصب جميعًا فى مصلحة إسرائيل.

٦- تأثير البيئة الداخلية (قوة المجتمعات) فى صنع القرار السياسى:

إن زيادة تأثير الرأى العام بعد عام ٢٠١١، وبمعنى آخر فإن "قوة المجتمعات"، أو "البعد الجماهيرى" فى عملية صنع القرار أدت لدخول "المجتمع" كقوة سياسية فعالة داخل دول الإقليم، وهى بلا شك قوة يسهل التأثير فيها بوسائل مختلفة، خاصة

أن تجمع بين أى من القوتين الدوليتين والقوى الإقليمية سيكون لها الإسهام الأكبر فى تشكيل حالة التوازن الإقليمى (٢٨).

ويجب ألا يفهم من ذلك أن القوى الدولية الأخرى بعيدة عن المشهد فى المنطقة العربية أو الشرق الأوسط كالصين أو الدول الأوروبية. فالصين لا تسعى للتدخل فى الشؤون الداخلية فى الدول ما لم تتعرض مصالحها للإضرار، وتنافسها مع الولايات المتحدة فى منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا أمر مختلف. فهناك مجالها الحيوى وامتدادها الطبيعى، ووجودها كشريك تجارى أساسى لأغلب دول المنطقة يحقق لها نفوذًا مرضيا فى هذه الدول، وفى المنطقة بأسرها. أما الدول الأوروبية، فهى أكثر توافقًا مع الولايات المتحدة الأمريكية، رغم ظهور بعض المؤشرات على توتر العلاقات بين الصين والحين بينهما، وبين إدارة ترامب. ولا يعنى وجود علاقات ثنائية بين بعض الدول الأوروبية (المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا) مع دول منطقة الشرق الأوسط بالضرورة تعارض مصالحهم مع الولايات المتحدة (٢٩).

وفى تقدير الباحث أنه من الأهمية بمكان تأكيد أن تحقيق توازن القوى على المستويات الإقليمية أصبح إحدى أولويات سياسات القوى الدولية، لأن محصلة توازنات القوى على المستويات الإقليمية يمثل المحاور الأساسية فى هيكل التوازن الدولى، وهو ما تشير إليه شواهد الأحداث فى العقدين الأخيرين. وبات واضحًا أن القوى الكبرى تبني تحالفاتها على أسس إقليمية. على الجانب الآخر، تسعى الدول الإقليمية المتنافسة إلى بناء تحالفاتها على أسس دولية، ويظهر ذلك بوضوح فى منطقة الشرق الأوسط (إيران وروسيا)، وتركيا، والاتحاد الأوروبى، وإسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية، ودول الخليج.

٤- تأثير الفاعلين من غير الدول فى الإقليم:

يشهد الإقليم دورًا كبيرًا للفاعلين من غير الدول، خاصة التنظيمات الدينية التكفيرية، مثل تنظيم الدولة "داعش"، والتنظيم الدولى للإخوان، وحزب الله اللبنانى، وجماعة الحوثيين، وحركة حماس. ويكتسب هذا الدور أهميته وتأثيره بفعل الأنشطة الإرهابية التى ترزعزع الاستقرار، وتهدد القيم الأمنية لدول المنطقة، وأيضًا بسبب العلاقات التى تربط هذه التنظيمات والدول، بما جعلها تظهر كأداة جديدة لتنفيذ سياسات الدول الراعية لها، سواء بالتمويل، أو بالإمدادات العسكرية، أو بالدعاية والإعلام، وهذا الدور له أهميته فى تطور التفاعلات بين القوى الإقليمية. وتتسم علاقات هذه التنظيمات، سواء مع بعضها بعضًا، أو مع بعض الدول، بالسرية. ومن ثم، فإن كل ما يتم تقديره لدورها هو وجهات نظر تعتمد على قراءات مختلفة للأحداث (٣٠).

ولا شك فى أن هذه التنظيمات تمتلك مصادر قوة متنوعة، لكن يصعب رصد هذه المصادر بشكل موثق، إذ تتضارب حولها الآراء والتحليلات. لكن تتفق الآراء فى أن مثل هذه التنظيمات يصعب عدّها طرفًا فى الميزان الإقليمى فى حد ذاتها، وأقصى التقديرات أن نجاحاتها -إذا تحققت- تضاف لقوة الدولة الراعية لها والعكس صحيح (٣١).

١- واقع التوازن العربي والإقليمي قبل عام ٢٠١١:

أ- مر نظام توازن القوى العربي والإقليمي في الشرق الأوسط بتحويلات أفرزت مجموعة من الخصائص والسمات لهذا التوازن. فقبل عام ٢٠١١، تراجعت القوة النسبية للدول العربية التقليدية، وتحديداً مصر، والتي تراجعت قوتها نسبياً في هذه المرحلة، نتيجة عدة عوامل، أهمها ابتعادها فعلياً عن قضايا ومشكلات المنطقة، وإن ظلت مصر ثابتة في توجهاتها الخارجية، وكذلك تراجع التنمية الحقيقية لقدرات الدولة، بالإضافة إلى تخليها عن مسؤوليات القيادة الإقليمية، وإهمال القومات القيادية لمصر.

ب- أما المملكة العربية السعودية، فكانت قوة إقليمية في منطقة الخليج، ولم تمتد أهميتها خارجها، ولذلك ظلت كلتا الدولتين، مصر والسعودية، نموذجاً للقوى العربية التقليدية "المحافظة" في إطار واقع التوازن الإقليمي. في المقابل، كانت هناك زيادة واضحة لقوة القوى الإقليمية غير العربية، إسرائيل، وإيران، وتركيا، في هذا التوازن الإقليمي، نتيجة تطور عناصر القوة الصلبة والناعمة لديها، ونتيجة وجود رؤية أو مشروع لكل منها في المنطقة العربية. وأمام السلوك المحافظ للقوتين العربيتين، كانت الفرصة متاحة لتنفيذ مشروعات القوى الإقليمية غير العربية، وتنفيذ سياسات واستراتيجيات القوى الكبرى تجاه منطقة الشرق الأوسط لتحقيق أكبر استفادة ممكنة (٣٦).

ج- وقد رجحت كفة ميزان القوى لمصلحة القوى غير العربية، خلال هذه الفترة (قبل عام ٢٠١١)، متأثرةً بسياسات الولايات المتحدة الأمريكية وانخراطها في قضايا المنطقة، بدءاً من حرب الخليج الثانية، والوجود العسكري المباشر في منطقة الخليج العربي، واحتلال العراق في عام ٢٠٠٣، وما ترتب عليه من إضعاف للقوى العربية في هذا الميزان (٣٧)، بالإضافة إلى الاعتماد الأساسي للقوى العربية، باستثناء سوريا (مصر، والأردن، ودول الخليج) على الولايات المتحدة لتوريد منظومات التسليح المختلفة، وما يتبع ذلك من قيود تسليحية تقاوم من الخلل في ميزان القوى مع إسرائيل، فضلاً عن زيادة النفوذ الإيراني في العراق ومنطقة الخليج بعد جلاء القوات الأمريكية عن العراق.

د- وفي تقدير الباحث أن حالة توازن القوى في إقليم الشرق الأوسط، قبل عام ٢٠١١، قد اتسمت بأنها حالة يصعب حسمها بالقدرات الكمية أو الفوارق التكنولوجية فقط، لكن هناك عوامل وسيطة نوعية تمثل تغيرات أساسية في هذا التوازن، أهمها دور الفاعلين من غير الدول الموجودين داخل الدول العربية وامتداد علاقاتهم خارجها كتنظيم حزب الله، وحركة حماس، وتنظيم الإخوان. وكان لهؤلاء دور مؤثر وفعال في حالة التوازن الإقليمي، من خلال إضعاف نفوذ القوى العربية التقليدية من ناحية، وزيادة نفوذ قوى إقليمية غير عربية من ناحية أخرى. كذلك، كان لاستخدام أدوات القوة الناعمة من قبل القوى الإقليمية الفاعلة من غير الدول العربية أثر فعال في تزايد نفوذها. فقد صدرت تركيا قبل عام ٢٠١١ نموذجاً للقوى الإسلامية المعتدلة المتقدمة

الإعلامية، بوسائلها التقليدية، أو بوسائلها الجديدة (شبكات التواصل الاجتماعي)، أو بوسائل اقتصادية، خاصة في ظل تنامي ظاهرة العولمة، وتعاضد دور منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان (٣٣). ومن ثم، فقد أصبح لقوة المجتمع أو للبعد الجماهيري تأثير لا يمكن استبعاده من معادلة اتخاذ القرار السياسي في الدول، والذي ينعكس بالضرورة على قوة الدولة ووزنها النسبي في معادلات توازن القوى الإقليمي. ورغم أن هذه الحقيقة إيجابية في حد ذاتها، وتعبّر عن مستوى عالٍ من السلوك الديمقراطي، فإن المعضلة أو الصعوبة تنشأ إذا كان الرأي العام غير رشيد، أو تعرض للتضليل.

وهناك تصنيف تقليدي لعلاقات الدول والمجتمعات، وفي المنطقة العربية تحديداً، يقرر أنه كانت هناك دول أقوى من المجتمعات، كحالتى مصر وسوريا، ومجتمعات أقوى من الدول، كحالتى لبنان واليمن "في الشمال"، ودول تتعادل فيها قوة المجتمع والدولة، كالجائز والكويت. والآن، بدأت المعادلة تسير في اتجاه واحد، فقد بدأت قوة المجتمعات في التصاعد لدرجة تكاد تفكك بالدولة التي أصبحت تواجه صعوبات في القيام بمهامها الأساسية -على الأقل- في حفظ الأمن، وقد حدث ذلك مبكراً في العراق، وجار حدوثه في كل من سوريا، وليبيا، واليمن، والسودان، ولبنان (٣٤). ومن ثم، فإذا لم تنضج المعادلة في وقت مناسب، فقد تتحول الدولة إلى دولة فاشلة أو منقسمة، تثير متاعب مزمّنة في الدول المجاورة لها والبعيدة عنها، الأمر الذي يؤثر، في مجمله، في حالة توازن القوى في الإقليم.

٧- مشكلات الأمن غير التقليدي في الإقليم:

تتأثر بشدة حالة توازن القوى في إقليم الشرق الأوسط بمشكلات الأمن غير التقليدي. فالنظم الإقليمية قد تستند إلى مستويات مختلفة من التنسيق السياسي أو التعاون الاقتصادي، لكنها تصبح نظماً إقليمية حقيقية، عندما تقترب من المساحة الأمنية التي ترتبط بمصالح صلبة تؤسس لهيكلية أمنية إقليمية. ويشهد إقليم الشرق الأوسط في الفترة الراهنة توازنات عسكرية مختلفة، وتدخلات في شؤون الدول، وموازين نووية مقلقة، وليس لدى دوله، خاصة العربية منها على وجه الخصوص، جهود معتبرة أو آليات واضحة للشكل المحتمل لترتيبات الأمن القومي العربي أو الإقليمي. كل هذا يسهم في مزيد من الخلل في توازنات القوى في الإقليم، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى صدامات إقليمية عنيفة (٣٥).

سادساً- خصائص نظام توازن القوى في الشرق الأوسط:

اتسم نظام توازن القوى في الشرق الأوسط بعدة سمات أفرزتها التحويلات الجذرية في نظام توازن القوى الدولي والإقليمي، وسياسات القوى الدولية المركزية للحفاظ على مصالحها على الصعيدين الدولي والإقليمي. وسوف نستعرض أبرز هذه السمات والخصائص في الفتره ما قبل وما بعد عام ٢٠١١، وذلك على النحو التالي:

الدول. وركز التقرير على تمكن هذه التنظيمات من امتلاك نظم تسليح تضاهي تسليح الجيوش النظامية، مثل الدبابات، والمدرعات، والصواريخ المضادة للسفن، والصواريخ المضادة للطائرات، والصواريخ عابرة المدن دقيقة التوجيه.

ب- تعثر تسوية الصراعات فى الإقليم:

دفع تفاقم الصراعات الأهلية فى الشرق الأوسط وتعثر حلها لارتفاع تكلفة الأمن، نتيجة لتزايد حدة التهديدات الأمنية. ويرتبط ذلك بانعدام الثقة بين أطراف الصراعات، وإرث العداء المستحکم فيما بينها، وهيمنة قيم "الثأر"، و"التعصب"، و"شيطنة الخصوم"، وتصميم كل منها على إنهاء الوجود المادى للآخر، وهو ما جعل التوصل لتسوية، تقوم على المكاسب النسبية، غير قائم فى إطار هذه الصراعات المعقدة التى تفتقد تحديد مسار واضح لأطرافها وشبكات تحالفها. ويتضح ذلك من حالة "سوريا"، حيث أخفقت محاولات الوساطة، التى قامت بها روسيا، من خلال رعاية مؤتمرى "أستانة"، و"جنيف" بين فصائل المعارضة السورية ونظام الأسد، وبمشاركة كل من إيران وتركيا. ومن غير المرجح أن تشهد جولات المفاوضات القادمة أى تقدم ملحوظ إلا بضغط ميدانية بسبب تمسك مختلف الأطراف بمواقفها التى تقوم على نفى وجود الآخر.

ويشير الواقع بدلالاته فى الأزمة اليمنية إلى عدم تمكن قوات التحالف، بقيادة المملكة العربية السعودية حتى الآن، من تحقيق تقدم حاسم فى اليمن على حساب الحوثيين. ولذا، فالأولوية الرئيسية حالياً باتت تتمثل فى ترجمة التقدم العسكرى إلى مكاسب سياسية فى مفاوضات التسوية مع الحوثيين وباقى الميليشيات المسلحة، وفق قرارات الشرعية الدولية، والتصدي لتهديدات التنظيمات الإرهابية فى اليمن.

كذلك، لم تتمكن جهود الوساطة بين أطراف الصراع فى ليبيا من تسوية الصراع بين الفرقاء السياسيين. فبالتوازي مع جهود الوساطة الدولية، كثفت دول الجوار الليبى، خاصة مصر، وتونس، والجزائر من جهودها للتقريب بين الفرقاء السياسيين. إلا أن هذه الجهود مجتمعة لم تثمر عن تحقيق تقدم بسبب تعدد الأطراف الليبية، وتعارض مصالحها، وأزمات الثقة بين الجيش الوطنى الليبى بقيادة اللواء خليفة حفتر وحكومة الوفاق الليبية بقيادة فايز السراج. أما فيما يتعلق بالقضية العربية الأم، وهى القضية الفلسطينية، فقد هيات حالة الخلاف والانقسام الفلسطينى - الفلسطينى لإسرائيل ممارسة الهيمنة والاستيلاء على أراض فلسطينية جديدة، وعطلت أى حلول عادلة، وأضعفت المساعى والجهود العربية والدولية (٤٠).

ج- تصاعد التدخلات الخارجية:

شهد الشرق الأوسط على مدى الأعوام الماضية تزايداً فى حدة تدخلات القوى الخارجية، خاصة فى مناطق الصراعات المسلحة، حيث تحولت روسيا إلى فاعل إقليمى شديد التأثير فى

اقتصاديا، وسياسيا، وعسكريا، وصاحبة قبول نسبى فى المنطقة فى حينه. كذلك، اعتمدت إيران على المذهبية الشيعية وتبنى نصرة المستضعفين منهم فى المنطقة. أما إسرائيل، فاعتمدت بالأساس على تفوقها العسكرى والتكنولوجى وعلاقتها الخارجية فى الحفاظ على مكانتها المتميزة فى التوازن الإقليمى (٣٨).

هـ- مجمل القول، إن الباحث يستنتج أن التوازن الإقليمى فى الشرق الأوسط، قبل عام ٢٠١١، اتسم بخريطة توازنات واضحة نسبيا تميل كفة توازن القوى فيها لمصلحة القوى الإقليمية غير العربية (إسرائيل، وتركيا، وإيران) على حساب القوى العربية. والسبب الرئيسى فى هذا الخلل فى ميزان القوى هو خروج العراق من معادلة توازن القوى العربية، بالإضافة إلى السياسات الأمريكية التى سعت إلى تجميد وتحجيم النفوذ العربى عسكرى، واقتصاديا، وسياسيا لإضعاف دور ومكانة النظام العربى، وطمس هويته العربية فى نظام شرق أوسطى جديد تكون الريادة والتحكم وضبط إيقافه لـ "إسرائيل".

٢- واقع التوازن العربى والإقليمى منذ عام ٢٠١١:

برصد المتغيرات التى شهدتها المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١، ومؤثراتها فى نظام توازن القوى الإقليمى، يتأكد لنا أن هناك حالة حراك نسبية فى ميزان القوى العربى (مصر، والسعودية، ودول مجلس التعاون الخليجى)، وميزان القوى للفاعلين فى الإقليم (إيران، وتركيا، وإسرائيل). فعلى الصعيد العربى، تشير المؤشرات إلى تحسن نسبى بعد صعود الدور السعودى والخليجى، وحالة التفاعل الإيجابى مع أحداث وقضايا المنطقة بعد ثورات الربيع العربى، والاتجاه إلى مزيد من التعاون والتنسيق بين مصر والسعودية لمواجهة نفوذ القوى الفاعلة غير العربية، والحد من تدخلاتها فى القضايا والأزمات بالدول العربية. وعلى صعيد القوى الفاعلة من غير الدول العربية، فلا تزال إسرائيل تحصد كل المزايا من مجمل الأحداث فى المنطقة، وتزداد مكانة وقوة ونفوذ فى المنطقة، وتواصل إيران وتركيا تواصلان تدخلاتهما للتأثير فى القضايا العربية وتوجيهها لتتواءم مع مصالحهما فى المنطقة. وسوف نستعرض أهم ملامح وسمات توازن القوى فى الشرق الأوسط، خلال هذه الفترة، على النحو التالى:

أ- تطور قدرات الميليشيات المسلحة:

تمكن الفاعلون المسلحون من غير الدول فى منطقة الشرق الأوسط من اكتساب قدرات عسكرية نظامية تكاد تضاهى نظيرتها فى الجيوش التابعة للدول، ورصدت التقارير الدولية تمكن عدة ميليشيات مسلحة من تطوير قدراتها العسكرية عام ٢٠١٧، وهى "حزب الله اللبنانى"، و"البشمركة الكردية" فى العراق، وتنظيم "داعش"، وتنظيم "بوكو حرام". ولأول مرة، خصص تقرير التوازن العسكرى، الصادر عن المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية، عرضاً للقدرات العسكرية لهذه التنظيمات (٣٩)، بعد أن كان لا يتناول سوى القدرات العسكرية

العسكري الإيراني لنظام الأسد من قوات الحرس الإيراني (عدة آلاف من الفرقة "١٩ فجر"، وفيلق محافظة فارس، وكتائب فاطميون)، بالإضافة إلى ميليشيات حزب الله اللبناني (٤٣). كما تصاعدت حدة التصريحات والتهديدات الإيرانية لدول الجوار (البحرين، والسعودية، والإمارات)، ووصلت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية مطلع يناير ٢٠١٦ مع السعودية. ولم تقتصر التهديدات الإيرانية على دول الجوار، وإنما امتدت للولايات المتحدة الأمريكية، وزادت حدتها بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي ١٠٥، والتهديدات باستهداف البوارج الأمريكية قبالة السواحل اليمنية.

هـ- سباق التسلح الإقليمي:

تسببت التوترات الإقليمية في تأجيج سباق التسلح بين القوى الإقليمية المركزية، حيث تمكنت إيران من الحصول على منظومة "إس ٣٠٠" للدفاع الصاروخي من روسيا، كما تم التوافق بينهما على حصول إيران على مقاتلات "سو ٣٠ م" المتطورة، وغواصات حربية ومقاتلات مروحية، والإعلان عن خطة خماسية لتطوير قواتها المسلحة، بالإضافة إلى استمرار برنامج تطوير الصواريخ الباليستية متوسطة المدى، والقذائف الصاروخية دقيقة التوجه. في المقابل، عززت إسرائيل قدراتها العسكرية لامتلاك طائرات "إف ٣٥" القادرة على التخفي من الرادار. واستمرت مصر في تطوير قدراتها العسكرية بتشغيل حاملتي الطائرات الخفيفة من طراز "مسترال"، فضلاً عن تدعيم قواتها الجوية بالمقاتلات الفرنسية "رافال". في السياق نفسه، تعاقدت "السعودية" على صفقات تسليح ضخمة لتطوير قواتها المسلحة، وكذلك الإمارات، واحتدم سباق التسلح بين الجزائر والمغرب، حيث اتفقت الجزائر مع روسيا على صفقات تسليحية ضخمة شملت تطوير قواتها الجوية والبرية، والحصول على أحدث الدبابات الروسية ونظام الدفاع الجوي "إس ٤٠٠". في المقابل، تعاقد المغرب على صفقات تسليح متطورة مع الولايات المتحدة، وفرنسا، والصين، لتطوير قدراته العسكرية (٤٤).

إجمالاً، اتضح للباحث، بعد استعراض الملامح الرئيسية للتطور السياسي لنظام توازن القوى في الشرق الأوسط، وأبرز المحددات التي أسهمت في تشكيل واقع توازن القوى، واستنتاج أهم ملامح وسمات توازن القوى الإقليمي منذ عام ٢٠١١، أن المتغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، ولا تزال تفاعلاتها مستمرة، أوجدت حالة حراك في ميزان القوى الإقليمي كانت نتائجها في غير مصلحة القوى العربية الفاعلة، الأمر الذي دفع بضرورة بناء تحالف عربي بين مصر، والسعودية، والإمارات، والاستعانة بموازن خارجي (الولايات المتحدة الأمريكية) لتحديد إسرائيل في معادلة توازن القوى الإقليمي، أو استخدامها كقوى مضافة لمصلحة ميزان القوى العربي إذا دعت الضرورة ذلك. ومن ثم، فإعادة هيكلية نظام توازن القوى في الشرق الأوسط، في الفترة الراهنة، تشكل لمعالجة خلل في موازين القوة للقوى الفاعلة من ناحية، ولتنفيذ استراتيجيات المحافظة على مصالح القوى الكبرى في هذه المنطقة الاستراتيجية من ناحية أخرى.

ظل استمرار وجودها العسكري في سوريا، وسقوط الرهانات الأمريكية على استنزاف القدرة الروسية بإطالة مدة البقاء في الشرق الأوسط، وتمكنت روسيا من دمج الأدوات العسكرية والسياسية برعاية التفاوض بين نظام الأسد وفصائل المعارضة، والإشراف على الهدنة العسكرية في بعض المناطق، وهو ما قد يؤدي للتقارب مع توجهات الولايات المتحدة في الأزمة السورية.

أما الولايات المتحدة، فبدأت في إعادة تقييم سياسات التدخل العسكري في بؤر الصراع في الشرق الأوسط، والاكتفاء بتنفيذ غارات جوية ضد معقل التنظيمات الإرهابية في سوريا واليمن، أو ضد قوات نظام الأسد في سوريا، حال استخدامه المفرط للقوة ضد فصائل المعارضة، والهدف من ذلك دائماً المحافظة على مصالحها في الشرق الأوسط بأقل تكلفة ممكنة (٤١).

وعلى نقب التوقعات بانحسار التدخلات العسكرية التركية في محيطها الإقليمي عقب محاولة الانقلاب العسكري في يونيو ٢٠١٦، عززت تركيا من وجودها العسكري في سوريا. والهدف الأساسي من هذا الوجود هو تحجيم مناطق الأكراد في سوريا وتشكيل نطاق عازل بين الأكراد والحدود التركية لمنع امتداد التوجهات الانفصالية للأكراد داخل تركيا.

وعلى الرغم من تجنب إسرائيل التورط في المواجهات العسكرية المحتملة في خضم الحرب الأهلية السورية، فإنها حافظت على تدخل عسكري تكتيكي في الجبهة السورية لاستباق التهديدات التي قد تصل إلى مناطق تمركز قواتها في هضبة الجولان المحتلة، وذلك من خلال مهاجمة وقصف مواقع تابعة للجيش السوري، في يوليو وسبتمبر ٢٠١٦، رداً على تعرض هضبة الجولان لإطلاق نار، أو قذائف صاروخية بطريق الخطأ خلال القتال في سوريا.

في السياق ذاته، اتجهت الصين لتعزيز وجودها العسكري في الشرق الأوسط، من خلال الاتفاق مع جيبوتي على استضافة أول قاعدة عسكرية للصين خارج إقليمها، حيث بدأ العمل بها في فبراير ٢٠١٦. وستقوم هذه القاعدة بمهام إمداد السفن المشاركة في عمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية، بالإضافة للقيام بأدوار مركزية في تأمين الملاحة في مضيق باب المندب، والتصدي لتهديدات القرصنة في المحيط الهندي والبحر الأحمر (٤٢).

د- عسكرة السياسة الإيرانية الإقليمية:

تساعد توظيف إيران للقوى العسكرية في إدارة علاقاتها الإقليمية، حيث باتت طهران تركز على تعزيز هيمنتها العسكرية في بؤر الصراعات الإقليمية، خاصة في العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن، ونقل تقنيات التسليح المتقدمة للميليشيات التابعة لها في هذه الدول. ففي العراق، أقر البرلمان العراقي، قبيل نهاية نوفمبر ٢٠١٦، دمج ميليشيات "الحشد الشعبي الشيعي" وثيقة الصلة بإيران في الجيش العراقي، على الرغم من الانتهاكات الطائفية لهذه الميليشيات بحق "السنة" لاسيما في "الأنبار"، وهو ما يمثل ترسيخاً للطائفية في بنية المؤسسة العسكرية في العراق وينطبق الأمر ذاته على سوريا، ويظهر ذلك بوضوح من حجم الدعم

خلاصة:

بناءً على ما سبق، يمكن التوصل إلى عدة نتائج على النحو التالي:

التوازن سياسة أو هدفا يسعى إليه الطرفان إلا في حالة اختلال هذا التوازن بينهما بانحراف كبير يستدعي إعادة توجيه السياسات (الأحلاف، والمعاهدات، واستخدام القدرة العسكرية) لإعادة حالة التعادل أو التفوق النسبي بينهما.

٤- توجد علاقة تأثير وتأثر بين التغيرات التي حدثت في هيكلية النظام الدولي ونظام توازن القوى في الشرق الأوسط، منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، حيث يشير الواقع بدلالاته إلى أن هذا الميزان مالت كفته لمصلحة القوى الإقليمية غير العربية (إسرائيل، وتركيا، وإيران) على حساب القوى العربية بعد التغيير في النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى نظام القطب الأوحده، الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وأسهم في ذلك خروج العراق من معادلة توازن القوى العربية، والسياسات الأمريكية، التي سعت إلى تجميد وتحجيم قوة ونفوذ الدول العربية عسكريا، واقتصاديا، وسياسيا. غير أنه، في السنوات القليلة الماضية، نرصد حالة "حرك نسبي" للقوى العربية لتعديل الخلل في هذا الميزان، وتحديدًا على ضفتي الخليج العربي في التفاعلات الخليجية - الإيرانية، وذلك بعد دعم مصر لدول مجلس التعاون الخليجي، وما يمثله ذلك من قوة مضافة تعالج هذا الخلل، بالإضافة إلى الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية كموازن خارجي.

٥- في إطار تفعيل دور مصر في معادلات توازن القوى في الشرق الأوسط، توصى الدراسة بأهمية توجه الدولة المصرية إلى تطوير إمكاناتها الفضائية، من خلال توفير مختلف وسائل الدعم لوكالة الفضاء المصرية لتطوير وتنمية قدراتها على تصنيع معدات ووسائل استخدامات الفضاء لاحتلال مصر المكانة التي تسمح لها بعضوية نادي الفضاء الدولي، وامتلاك "قدرة فضائية"، تضاف إلى قدراتها الشاملة، لأنها تمثل في عصرنا الحالي، وفي المستقبل القريب إحدى أهم القدرات الشاملة التي تعظم من دور ومكانة الدولة في معادلات "توازن القوى" في النسق الدولي أو الإقليمي.

١- هناك وضوح وقواسم مشتركة في مفهوم توازن القوى بين المديس الفكرية المختلفة وتوجهات المفكرين والسياسيين، على عكس ما يرى بعض الباحثين، وأن الغموض والاختلافات التي أحاطت بهذا المفهوم يرجعان إلى تفسيرات تطبيقاته في منظومة العلاقات الدولية. وتجلت أبرز هذه الاختلافات في أن البعض يرى أن "توازن القوى" يأتي نتيجة لتفاعلات وعلاقات الوحدات السياسية في الأنساق الدولية والإقليمية فيما بينها، ويرى البعض الآخر عكس ذلك، وأن "توازن القوى" هو المنشئ لهذه التفاعلات والعلاقات.

٢- توازن القوى ليس بالضرورة أن يكون نتيجة "حالة تعادل" للقدرات الشاملة للدولة بين دولتين أو أكثر، بينهما تفاعلات تنافسية، كما ذهب كثير من الباحثين في تفسيره، لأنه من الممكن أن يتحقق توازن القوى، نتيجة حالة "تفوق نسبي"، وذلك لأنه من جهة، يصعب تحقيق "حالة التعادل" بمفهومها المطلق، ومن جهة أخرى، يمكن تحقيق توازن القوى بين طرفين في إطار "تفوق نسبي" بينهما يصعب معه أن يغامر الطرف المتفوق نسبيا بتحويل حالة التنافسية إلى حالة صراعية لعدم تيقنه من إحراز النجاح، أو لتقديره بأنه ستكون هناك تداعيات مؤثرة فيه حتى لو تحقق له النجاح. ومن ثم، فالأهمية التي يجب أن توضع في الحساب في تقدير حالة التوازن هي مقدار الانحراف النسبي، ومدى ما تسمح به للطرف المتفوق من هيمنة تضمن له تحقيق أهدافه بأقل خسائر ممكنة.

٣- ترتيبا على ما سبق، جاء طرح الباحث لمفهوم توازن القوى ليعبر عن حالة التعادل النسبي أو التفوق النسبي في القدرات الشاملة بين طرفين (كل طرف وحدة سياسية أو أكثر)، وينشأ بطريقة تلقائية، نتيجة التنافس أو الصراع بينهما لتحقيق المصالح والأهداف في النسق الدولي أو الإقليمي. ولا يمثل هذا

الهوامش :

- (١) محمد عصام أكبر حوجه، الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٩ (رسالة ماجستير، جامعة مؤتة: الأردن، ٢٠١٠)، ص ١١.
- (٢) معجم أكسفورد، ص ٧٧.
- (٣) د. علي الدين هلال، تقديم كتاب توازن القوى بين العرب وإسرائيل بين حربى ١٩٦٧ و١٩٧٣، فى د. جمال زهران، محررا، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩، ص ١٢٢.
- (٤) د. مصطفى كامل محمد، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٩٥)، ص ١٨.
- (٥) شوقي عبدالكريم، التغيرات الإقليمية الجديدة وتأثيرها على التوازنات الدولية في الشرق الأوسط: دراسة في التحالف الروسي (الجزائر: مجلة دراسات لجامعة عمار تلجي الأغواط، العدد ٥٧) ص ١٨٥.

- (٦) مايكل شيهان، توازن القوى: التاريخ والنظرية، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص ١٢-١٤.
- (٧) المرجع السابق، ص ٢٢.
- * هانز جى مورجنتا، عالم سياسى بارز، ألمانى الأصل، أمريكى الجنسية، أحد شهود العصر على الحربين العالميتين الأولى والثانية، نشر كتابه "السياسة بين الأمم" عقب الحرب العالمية الثانية، وأصبح من بعدها رائداً لمدرسة الواقعية فى السياسة الدولية.
- (٨) مايكل شيهان، مرجع سابق، ص ٢٣.
- (٩) إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط ٤، ١٩٨٥)، ص ٢٦٥.
- (١٠) أحمد عطية الله، القاموس السياسى، القاهرة، دار النهضة العربية، ط ٤، ١٩٨٠، ص ٤١٣.
- (١١) خليل إسماعيل الحديثى، الوسط فى التنظيم الدولى، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص ٣١.
- (١٢) د. عبدالوهاب الكيالى وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الكويت، ١٩٨١، الجزء الأول، ص ٧٩٧.
- (١٣) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ١٩٩٩، ص ٤٦.
- (14) Lider (1986) "the correlation.of world forces: the soviet concept journal of peace research ,vol 27.
- (١٥) مايكل شيهان، مرجع سابق، ص ١٧٦.
- (١٦) للمزيد، اقرأ: ريتشارد ليدل، ترجمة: جهاد عودة، السياسة الدولية والاستراتيجية: توازن القوى فى العلاقات الدولية، الجزء الرابع، التصور المركب لتوازن القوى، المكتب العربى للمعارف، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٦٥-٢٨٠.
- (١٧) مايكل شيهان، مرجع سابق، ص ٦٧-٨٢.
- (١٨) مصطفى كامل محمد، مرجع سابق، ص ٤٢.
- (١٩) حسين حيدر على، مرجع سابق، ص ٤١.
- (٢٠) د. سيد أبو ضيف أحمد، إمبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولى، دار الطلائع للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ٢٠.
- (٢١) حسين حيدر على، مرجع سابق، ص ٣٩.
- (٢٢) فايز يوسف الدلابيح، توازن القوى وأثره فى الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكى للعراق، (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ٢٠١١)، ص ١٤.
- (٢٣) فايز يوسف الدلابيح، مرجع سابق، ص ١٤.
- (٢٤) فايز يوسف الدلابيح، مرجع سابق، ص ٤٨.
- (٢٥) حسين حيدر على، مرجع سابق، ص ٢٩.
- (٢٦) المرجع السابق، ص ٣٤.
- (٢٧) فايز يوسف الدلابيح، مرجع سابق، ص ١٨.
- (٢٨) د. دلال محمود السيد، التغيرات فى توازن القوى الإقليمى، مجلة أفاق عربية، العدد الثانى، ديسمبر ٢٠١٧، ص ١١٦.
- (٢٩) المرجع السابق، ص ١١٧.
- (٣٠) المرجع السابق، ص ١١٨.
- (٣١) المرجع السابق، ص ١١٩.
- (٣٢) المرجع السابق، ص ١٢٠.

- (٣٣) المرجع السابق، ص ١٢٢.
- (٣٤) حسين حيدر على، مرجع سابق، ص ٣٦.
- (٣٥) المرجع السابق، ص ٣٨.
- (٣٦) د. دلال محمود السيد، مرجع سابق، ص ١٠٥.
- (٣٧) المرجع السابق، ص ١٠٦.
- (٣٨) المرجع السابق، نفسه، ص ١٠٦.
- (٣٩) اتجاهات التسليح والإنفاق العسكرى فى الشرق الأوسط، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مجلة اتجاهات المستقبل، تقرير المستقبل، ص ٧.
- (٤٠) المرجع السابق، نفسه، ص ٧.
- (٤١) المرجع السابق، ص ٨.
- (٤٢) المرجع السابق، ص ٩.
- (٤٣) المرجع السابق، نفسه.
- (٤٤) المرجع السابق، ص ١٠.

